الموضوع والا لما وقع البحث عنها في العلمين لموضوع كل منها احسام العالم
على الاطلاق لكن البحث في الهيئة عن اشكالها وفي السما والعالم عن
طبايعها فهما علمان مختلفان باختلاف محمولات المسايل مع اتحاد الموضوع
بالذات والاعتبار واعترض عليه الشارح بوجوه ثلثة اما الاول فظاهر
وجوابه ايضا ظاهر مما سبق واما الثاني فحاصله ان الموضوعات مما ربه
معلومة للطالب والمحمولات مجهولة مطلوبة له فاللايق للتمايز هو الموضوع
المعلوم لا المحمول المجهول وجوابه ان اصل المحمول الذي هو العرض الذاتي
معلوم كالموضوع وانما المجهول اثبات تفاصيله الى الموضوع وهو لا ينافي
امتيازه في نفسه الذي هو المقصود واما الثالث فحاصله ان الامتياز
بالمجهول لو جاز باعتبار المذكور لجاز عند العقيم مثلا علوما مختلفة باعتبار
بحثه عن الوجوب في الحرمة وغيرها وليس فليس وجوابه ان تنوع
الاعراض انما يقتضي اختلاف العلم اذا لم يشترك في جنس هو المقصود
بالبحث كاحوال الكلمة المبحوث عنها في النحو والصرف والاشتقاق واما
اذا اشتركت فيه كالرفع والنصب والجر والجزم المتشاركة في الاعراب
فيجب الاتحاد وسره ان العرض الذاتي في الحقيقة ذلك الجنس فاذا
وجد يتحد العرض الذاتي فيتحد العلم واذا لم يوجد يكون كل من الانواع
عرضا ذاتيا فتختلف المحمولات فتختلف المسايل فتختلف العلوم ونظيره
ونظيره ما سبق في الموضوع ان الاشيا المتكثرة اذا اتحدت في ذاتي كان
الموضوع في الحقيقة ذلك الذاتي ثم لكن هذا الجنس قد يكون شموله لافراد
الموضوع على الاطلاق كالشكل في الهيئة والطبيعة في علم السما والعالم
وقد يكون على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملين لها ومختصين
بها كالاعراب والبنا في النحو والحركة والسكون في الحكمة الطبيعية
والصحة والمرض في الطب فقد تحصل من جميع هذه المباحث الثلاثة
ان الموضوع اما واحد بالنوع فالعرض الذاتي الذي هو مرجع
محمولات المسايل يجب ان يكون واحدا كذلك فشموله اما على الاطلاق
او التقابل واما واحد بالجنس فالعرض الذاتي يجب ان يكون
واحدا كذلك وشمولها ايضا اما على الاطلاق او التقابل واما اشتراك
بينها الاضافة المخصوصة فالعرض الذاتي يجب ان يكون واحدا
بالجنس هو الاضافة له نوعان هما عرضا المضافين وما يتراءى
في الجانبين من الاختلاف والتكثر ممن قصر النظر على الظواهر
وترك التعمق والتدقيق ومن استقرا احوال العلوم حق الاستقرا
وجد

وجد كلا راجعة الى ما ذكرناه ولعمري انه لتدقيق ما مسه خاطر ابن
سينا وان بسط الكلام واطنب في الشفا ولا يخفى على الخبير المنصف
ان هذا التدقيق وان ظهر عن المصنف لكن المقصر في الوقوف على حل
مرامه وحيد وفي توجيه كلامه بالتحقيق فريد قال وكان ينبغي ان
يتعرض الخ يعني ان المدعى ههنا شيأن الاول اثبات عرض ذاتي
واحد للواحد الحقيقي والثاني اثبات عرض ذاتي له يغاير الاول بالنوع
ولا بد في اثبات كل منهما من التعرض للاحتياج الى امر منفصل وقد امكن
حمل عبارته على التعرض له في الثاني حيث حمل قوله ولانه يلزم عطفا
على يحمول قوله السابق وان كان لعينه يتكلم في ذلك الغير حتى ينتهي
الكنس في المبدا ثم قال ويمكن ان يجعل هذا مختصا بما يكون الخ وترك
التعرض له في الاول مع كونه واجبا ايضا والجواب عنه ان قوله
ولانه يلزم ناظر الى كلا الوجهين ولهذا اخره عنهما وغير الاسلوب وانما
فعله كذلك رعاية للاختصار كما هو دابه من الاكتفا بالاشارة الخفية في بيان
الغوامض الابية فكانه قال ولانه لو اعتبر الامر المنفصل ولم يكتف بما
ذكر من الوجهين يلزم استكماله عن غيره وما قال في الجواب عنه ان
العارض للشي لا يمكن ان يلحقه لامر مباين لان المراد بالعارض المحمول واذا
لم يكن المباين محمولا فكيف يؤثر في جعل امر اخر محمولا والمثال المورد في
بعض الكتب لهذا من ان الحرارة تعرض للما بواسطة النار غير سديد لعروض
له بالمجاورة والمجاورة ليست ثابتة للما بل محمول عليه فيقال الما حار لانه
مجاور للنار فليس بشي لان منشاه الغفلة عن القواعد فان الواسطة
لا يلزم ان يكون محمولا الا ترى ان الابيض محمول على الجسم بتوسط
حمله على السطح المباين له فان قيل الواسطة هو المسطح لا السطح
مسامحة في التمثيل اجيب بانه ان اريد بالمسطح ما صدق هو عليه
فهو الجسم بعينه وان اريد مفهومه فليس الابيض عارضا له بل للسطح
الموجود في الخارج هو الابيض وكذا الحال في المذكور من المثال فان الواسطة
على ما زعم المعترض هي المجاورة وهي ليست محمولة على الما وانما المحمول
عليه هو المجاور ولا شك ان ما صدق هو عليه عين الما في الخارج لا واسطة
بينه وبين النار ومفهومه وان كان مغايرا له لكنه ليس واسطة بينهما
ايضا والعجب انه يدعي محمولية المصدر ويذكر محمولية ما اشتق منه ثم
المثال المورد غير سديد لكن لوجه اخر مذكور في الكتب المنطقية فمن
اراده فليراجع ثم قال قلنا اللاحق بواسطة الخ هذا جواب عن

٣٩

سطة

Copyright © King Saud University